بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مرصد الأخبار

عدد رقم 7 – الإثنين 1/30 /2017

الخبر:

كشف عمرو الجارحي، وزير المالية، عن أنه من المتوقع أن تدخل حسابات الحكومة المصرية 4 مليارات دولار، من حصيلة طرح السندات الحكومية المصرية في الأسواق الدولية، يوم 31 يناير الجاري أو أول فبراير 2017 على أقصى تقدير، مؤكدًا أن هذا الطرح هو الأكبر في تاريخ مصر والقارة الأفريقية بحجم طلبات كبير في الـ 3 شرائح التي تم إصدارها، ويدعم أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري.

وأضاف وزير المالية، في تصريحات خاصة لـ "اليوم السابع"، عقب انتهائه من الجولة الترويجية للسندات الدولارية المصرية في الخارج، أمس الجمعة، والتي امتدت على مدار 12 يومًا، أن نجاح مصر في هذا الطرح بالأسواق الدولية، يعد تصويتًا بالثقة في أداء الاقتصاد المصري، وأهمية الخطوات الإصلاحية للاقتصاد المصري التي تم اتخاذها والاستمرار في تنفيذ تلك الإصلاحات، مؤكدًا أنه تم تغطية طرح السندات بأكثر من مرة، وأن المستثمرين وصناديق الاستثمار العالمية الذين التقاهم على مدار الجولة الخارجية أكدوا ثقتهم في أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة.

(المصدر: اليوم السابع، السبت ، 28 يناير 2017)

تعليق على الخبر:

- قام وفد من وزارة المالية يوم الثلاثاء 2007/1/17، برحلة ترويجية ضخمة للسندات الدولارية، الرحلة الترويجية لم تقتصر على الترويج للسندات الدولارية فقط ولكن أيضاً الترويج لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وامتدت الجولة من مدينة أبو ظبي بالإمارات

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

ثم إلى دبي ونيويورك ولوس أنجلوس وبوسطن، واختُتمت بلندن، إذ تم عقد اجتماعات ولقاءات مع أكثر من 120 مستثمرًا دوليًّا، معظمهم من صناديق وبنوك الاستثمار العالمية، وتم شرح تطورات الاقتصاد المصري، وما تم من إصلاحات، والأهم عرض للتحديات التي تواجهها مصر في جو من المصارحة والشفافية.

- وكان الإقبال كبير على المشاركة في اكتتاب السندات الدولارية التي طرحتها مصر بالأسواق الدولية، بقيمة 4 مليارات دولار، والتي تمت تغطيتها 3 مرات، بعد تلقي طلبات بقيمة 13.5 مليار دولار وهذا الطرح تم تسجيله في بورصة لوكسمبورج، ولقد تمت تغطية 50% للسندات من أمريكا و40% لأوروبا والباقي لآسيا والشرق الأوسط.
- وفي بيان صادر عن وزير المالية عمرو الجارحي، يوم الأحد 2017/1/29، أوضح أن هذا الاقبال الذي شهدته السندات الدولارية المصرية من مجتمع الأعمال الدولي، رسالة واضحة على مدى ثقة مجتمع الأعمال في الإصلاحات المصرية، خاصة أن سندات 2017 جذبت 3 أضعاف عدد المستثمرين وصناديق الاستثمار التي شهدها طرح عام 2015.
- كما أن إصدار سندات دولارية، بجانب اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي، والإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة، سيسهم في تغطية الفجوة التمويلية للعام المالي الحالي، وأيضًا في تغطية جزء كبير من الفجوة التمويلية للعام المقبل 2017/ 2018.
- ولقد كانت خطة وزارة المالية تستهدف طرح سندات بقيمة 2.5 مليار دولار فقط، وارتفعت إلى 4 مليارات بعد الإقبال الكبير والتنوع في نوعية المستثمرين والأسواق.
- وأوضح وزير المالية، أن ثلاثة من مسؤولي البنوك العالمية الأربعة المسؤولة عن الترويج للسندات الدولارية مصريين وبذلوا جهدًا ملموسًا في عملية الطرح التي جاءت بنتائج أعلى من التوقعات، سواء في حجم الطرح أو سعر العائد المتميز الذي حصلت عليه مصر، لافتًا إلى أن اليومين الماضيين شهدا أول تداول في البورصات العالمية لهذه السندات، إذ جاءت أسعار التداول بالقرب من أسعار الطرح الأولى، ما يؤكد نجاح الطرح وصحة التسعير.
- وهذا الطرح المصري بالأسواق العالمية يعد الأكبر لدولة أفريقية خلال السنوات الخمس الماضية، وجذب 729 مستثمرًا دوليًا من جميع الأسواق المستهدفة، وهي أوروبا وأمريكا وآسيا والشرق الأوسط، إذ تم تلقي طلبات شراء بقيمة 13.5 مليار دولار، مقابل 230 مستثمرا فقط في طرح 2015، كما تم تلقي طلبات من 20 بنكًا استثماريا لشراء سندات بأرقام كبيرة وصلت لنحو 150 مليونا للطلب، كما أن 92% من المستثمرين من صناديق وبنوك استثمارية و8% فقط من صناديق معاشات.
- يؤكد هذا التنوع في المستثمرين بالسندات المصرية تغير نظرة مجتمع الأعمال الدولي لمستقبل الاقتصاد المصري، خاصة أن شريحة كبيرة من هذا الطرح لمدة 30 عاما، وهو ما يعد بمثابة استثمار طويل الأجل في الاقتصاد المصري، ومن المؤشرات الجيدة أيضًا للطرح الأخير، جذبه لمستثمرين خرجوا من السوق المصرية عام 2011، ومستثمرين دوليين لأول مرة يتعاملون في السندات المصرية.
- وأسباب الاتجاه للسندات الدولية، كما أكد نائب وزير المالية للسياسات المالية، أن هذه السندات لها ميزتان، **الأولى** أنها تغطى الفجوة التمويلية من الدولارات، وتغطى احتياجات الموازنة العامة، **أما الثانية**، أن سعر العائد عليها أقل من أسعار الفائدة على السندات وأذون الخزانة

التي تطرح محليًا، وهي ميزة تساعد في تخفيض تكلفة خدمة الدين العام خاصة مع تراجع المخاطر المرتبطة بسعر الصرف بعد تعويم الجنيه.

- منحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، السندات المصرية الدولارية الجديدة غير المضمونة تصنيف B، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- وتقوم وزارة المالية حاليا بدراسة طرح سندات بعملات أخرى، مثل الين الياباني واليوان الصيني دون تحديد قيمة محددة حاليا، حيث يتم دراسة وضع الأسواق الدولية وأسعار الفائدة والاحتياجات التمويلية لمصر خلال الفترة المقبلة.
- تعتزم وزارة المالية طرح سندات دولارية أخرى خلال الفترة القليلة المقبلة، إلى جانب دراسة الاعتماد على هياكل تمويلية جديدة مثل سندات الساموراي بضمان JBIC وسندات الباندا الصينية والقروض الميسرة متوسطة وطويلة الآجل.

الدعم الفني للاستثمار